لان قوله وعبدها معطوف على العامل المضاف اليه الواهب
والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها
فتكون مثل الضارب زيد وانما جوز بعض النحويين لانه ليس
مباشرا وانما هو تابع وقد تحمل في التابع ما لا يحمل في المتبوع كما
في قولهم رب شاه وسخلتها بدرهم ولو قيل رب سخلتها لم تجز
وانما جاز الضارب الرجل حملا على الما لمختار في الحسن الوجه لانهم
لما شبهوا الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل بشبهوا الضارب
الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك انما كان في الحسن
الوجه لمجيء الالف واللام في الثاني فينبغي ان يشبه به ما كان موافقا
له في ذلك فلا يلزم من جواز الضارب الرجل جواز الضارب زيد لما
ذكرناه واما الضاربك وشبهه فمن قال انه مضاف فلانهم
حملوه في صحة الاضافة على ضاربك الاتى حوالهم اذا وصلوا اسما
الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضافات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تخفيف لانهم لو اثبتوا فيه التنوين
او النون لجمعوا بين النقيضين لان التنوين والنون مشعران
بالتمام والضمير المتصل في حكم تمام الاول فيصير متصلا منفصلا
في حال واحدة ولما التزموا الاضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك
حملوا الضاربك عليه لانه باب واحد فقد ثبت انه لا تعتبر فيه
تخفيف لما نع منع فحصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك
صحة اضافة الضارب زيد وهذا كله على قول من يقول انه
مضاف فاما من زعم انه مفعول وليس بمضاف فسؤال الفرا
مندفع عنه من اصله ولا يجعله بعد في الوجهين جميعا قوله ولا
يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها لتعذر ذلك لفظا

ومعنى

ومعنى اما الاول فلو ذهبت تضيف الموصوف الى صفته لكنت مضيفا
الشيء بغير ما لم يقصد به الى الذات الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد
العالم فالمقصود بالذات زيد العالم لم يجيء الا لغرض الحكم عليه
بالعلم وايضا فان كونه صفة يقتضي له حكم التبعية وكونه مضافا
اليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه فيكون فكيف يكون
الشيء تابعا ومتبوعا من جهة واحدة وايضا فان الصفة تقتضي ان
تكون باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضي ان يكون مخصوصا
بالاضافة فيودي الى ان يكون الشيء مخفوظا مرفوعا وهو باطل
واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في
الاول وزيادة وهو انه يودي الى تقديم التابع وتاخير المتبوع وهو
عكس حقيقتهما ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف قوله ومثل
مسجد الجامع الى اخره وجانب الغربي وصلوه الاولى وبقلة الحمقا متاول
هذا يرد شبهه في اضافة الموصوف الى صفته لانهم يقولون المسجد
الجامع والجانب الغربي والصلوه الاولى والبقلة الحمقا فاذا قالوا
مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته والجواب انه قد
تقدم ما يمنع من ذلك فوجب تاويل هذه المواضع بما يستقيم به حكمها
على قياس لغتهم فيكون قولهم مسجد الجامع متاولا بمسجد الوقت
الجامع وكما يصح وصف المسجد بكونه جامعا لانه موضع الاجتماع فيه
يصح وصف الوقت بكونه جامعا لكونه وقتا اجتمع فيه فصحت الاضافة
لاعتبار اضافة الموصوف الى صفته وجانب الغربي متاول بجانب
المكان الغربي وصلوه الاولا متاول بصلوه الساعة الاولى وبقلة الحمقا
متاول ببقلة الحبة الحمقا فاضيفت الى بقلة الى الحبة التي هي البزر
والحمقا صفة للحبة وكما يصح وصف البقلة بالحمقا يصح وصف الحبة بالحمقا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)